



اعتماد الممارسات الزراعية الجيدة
لتحسين سلامة الأغذية
في المنطقة العربية



الأمم المتحدة
الاستقيا
ESCWA

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اعتماد الممارسات الزراعية الجيدة
لتحسين سلامة الأغذية
في المنطقة العربية



الأمم المتحدة
بيروت

© 2019 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة عالمياً

طلبات (إعادة) طبع مقتطفات من المطبوعة أو تصويرها توجّه إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

جميع الطلبات الأخرى المتعلقة بالحقوق والتراخيص ولا سيما الحقوق الثانوية توجّه إلى: الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 11-8575، بيروت، لبنان.

البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org
الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org

مطبوعة للأمم المتحدة صادرة عن الإسكوا.

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا طريقة عرض مادتها، على التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو بشأن سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

18-00347

صورة الغلاف:
serbogachuk / Fotolia.com ©

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. الآراء الواردة في هذه الورقة هي آراء المؤلفين وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

المحتويات

4	المقدمة
5	الممارسات الزراعية الجيدة (GAP)
10	العناصر الرئيسية لتنفيذ الممارسات الزراعية الجيدة
10	وضع واعتماد معايير تنفيذ الممارسات الزراعية الجيدة
10	تشكيل الهيئة المعنية بالتنفيذ
16	إجراءات العمل في مشروع الممارسات الزراعية الجيدة
18	اعتبارات أخرى عند تطبيق الممارسات الزراعية الجيدة
21	نقاط التحكم لتطبيق الممارسات الزراعية الجيدة في إنتاج الفاكهة والخضار
23	ملاحظات ختامية
24	الحواشي

مقدمة

تكتسب سلامة الأغذية، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الأمن الغذائي، أهمية كبرى بالنسبة لحماية المستهلكين من مخاطر الأمراض المنقولة عن طريق الأغذية. وقد تنشأ مخاطر الغذاء في أي مرحلة من المراحل المختلفة لسلسلة الغذاء، بدءاً من مرحلة الإنتاج الأولى ولحين استعمال هذه الأغذية في إعداد الطعام. وقد هيمن موضوع سلامة الأغذية على النقاشات في المنطقة العربية في السنوات الأخيرة، وذلك بعد ظهور موجة من الأمراض التي انتقلت عن طريق الأغذية وأثرت على العديد من البلدان، وهي أمراض من المرجح أن تزداد ما لم تُتخذ تدابير وقائية للحؤول دون ذلك¹. وعليه، لا بد من اعتماد الرقابة الوقائية من أجل القضاء على مصدر الخطر قبل استخدام الأغذية، بدلاً من الاعتماد فقط على عمليات التفتيش بعد إنتاجها في المزارع كما هو الحال في الكثير من دول العالم، بما في ذلك الدول العربية.

وسلامة الأغذية موضوع مهم يجب التوقف عنده، وضمان هذه السلامة يتطلب اتباع معايير صارمة. ولتحقيق هذا الهدف، يشترط تجار التجزئة في الدول المتقدمة من المزارعين المصدّرين تنفيذ الممارسات الزراعية الجيدة (GAP) التي تضمن سلامة المنتجات الزراعية، وتُحسّن الظروف العامة للعمال الزراعيين، وتحمي البيئة. وقد دفعت هذه المتطلبات أصحاب المصلحة في سلسلة القيمة الغذائية إلى اعتماد الممارسات الزراعية الجيدة على نطاق واسع في عملياتهم اليومية. غير أنّ هذا التحول لم يحدث بعد في المنطقة العربية.

وتؤثر عوامل عدة كالعولمة ووسائل الإعلام والاتصال المتطورة والابتكارات التكنولوجية المتزايدة على النظم الغذائية وسلاسل القيمة على الصعيدين العالمي والوطني. فهي توفر للمنتج والمستهلك، على حد سواء، مدخلاً أسهل إلى الأسواق ومعلومات عن المنتجات المتاحة. فيإمكان تاجر التجزئة بيع منتجاته مباشرة إلى مورّدين في جميع أنحاء العالم؛ وفي نفس الوقت، بإمكان المزارع الوصول إلى الأسواق بشكل أسهل والاستفادة من التقنيات الزراعية المتطورة التي تؤدي إلى تحسّن كفاءة استعمال المبيدات والأسمدة والمياه، والضرورية للتوصّل الى زراعة صديقة للبيئة تضمن جودة المنتج وسلامته. ومن ناحية أخرى، أصبح المستهلك مثقفاً أكثر، وبات يطالب بالحصول على منتج غذائي أفضل جودة حتى عندما يكون هذا الغذاء في شكل وجبات سريعة. ولتحقيق هذا الهدف، تشكل الممارسات الزراعية الجيدة أداة مفيدة جداً.

وتساهم الممارسات الزراعية الجيدة كذلك في تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة، وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تنص عليها خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2015. وتشجع أهداف التنمية المستدامة على تحقيق الإدارة البيئية الجيدة، من خلال التركيز على استدامة استخدام الموارد الطبيعية؛ وتعزيز سبل العيش عن طريق تحسين الوصول إلى خدمات المياه والطاقة والصحة والتعليم؛ وتحقيق المساواة بين الجنسين؛ وزيادة الدخل؛ والحد من الفقر؛ وزيادة الأمن الغذائي.

الممارسات الزراعية الجيدة (GAP)

طُرحت الممارسات الزراعية الجيدة في التسعينات كأسلوب منهجي يهدف إلى تطبيق ممارسات جيدة من أجل تحقيق أبعاد الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية في عمليات الإنتاج الزراعي، بهدف إنتاج منتجات زراعية مأمونة وعالية الجودة. ويُعتبر مفهوم الممارسات الزراعية الجيدة بمثابة أداة مرجعية لاتخاذ قرارات تتعلق بالممارسات و/أو النتائج المستدامة بيئياً والمقبولة اجتماعياً، وذلك في كل مرحلة من مراحل عملية الإنتاج.

وهذه الممارسات طوعية، وأصبح المستوردون وتجار التجزئة يفرضونها بشكل متزايد، وهي عادةً أكثر صرامة من تلك التي تفرضها منظمة التجارة العالمية والتي تكتسي طابعاً إلزامياً. وقد اختار معظم المصانع العالمية للغذاء وسلاسل التوريد العالمية، العامة والخاصة، الالتزام بمعايير محددة لسلامة الأغذية، من وقت إنتاج البذور وزراعتها ولغاية تجهيز الأغذية وتوزيعها^{3,2}. وتُفرض هذه المعايير بشكل خاص على الفاكهة والخضار المُصدّرة، وذلك بسبب سهولة تلوثها⁴. ولكن، على أرض الواقع، أصبح تطبيقها ضرورياً لتعزيز قدرة المنتجات على المنافسة، ولتمكينها من الوصول إلى الأسواق العالمية. ولم يعد ممكناً في هذه الأسواق التداول بالأغذية الطازجة التي لا يتم إنتاجها ومعالجتها باعتماد الممارسات الزراعية الجيدة المحددة، نظراً إلى مخاطر تلوثها العالية. وهذا الأمر يؤدي إلى الحد من التلوث في الأسواق العالمية. فالممارسات الزراعية الجيدة، على سبيل المثال، تمنع أو تنظّم استخدام الأسمدة غير المخمّرة وتحوال الحيوانات في الحقول المزروعة واستخدام المنتجات الكيميائية. كما أنها تحدّد خصائص مناطق تخزين المنتج، ونوعية المياه المستخدمة في الري وغسيل المنتج، إضافة إلى وسائل طرق النقل وغيرها.

الشكل 1. الممارسات الزراعية الجيدة في العالم⁶



وحقق القطاع الخاص تجارب ناجحة في تطبيق الممارسات الزراعية الجيدة، تشمل "LEAF" (ربط البيئة بالزراعة) و"Tesco Natures Choice"، وكلاهما في المملكة المتحدة؛ ومخطط وزارة الزراعة الأمريكية للممارسات الزراعية الجيدة؛ وقانون ممارسات المعالجة للفاكهة والخضار الجاهزة في كندا؛ و"ASEAN GAP" في بلدان رابطة دول جنوب شرق آسيا؛ و"Freshcare" في أستراليا؛ و"GLOBALGAP" في أوروبا الغربية. والممارسات الزراعية الجيدة العالمية "GLOBALG.A.P" أصبحت، في فترة قليلة، معيارًا مرجعيًا، وذلك مع تزايد عدد المعايير الوطنية الأخرى التي تركز عليها، مثل الممارسات الزراعية الجيدة في كينيا، والصين، واليابان وغيرها من الممارسات الوطنية (انظر إلى الشكل 1).

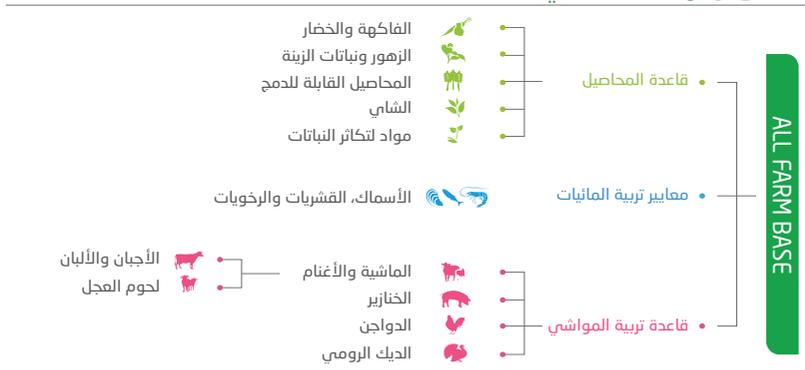
غالبًا ما تكون خطط الممارسات الزراعية الجيدة في البلدان المتقدمة موحدة ويطبقها جميع المزارعين أو أي شخص يهدف إلى الوصول إلى أسواق هذه البلدان. أما في البلدان النامية، فتُنشأ مشاريع الممارسات الزراعية الجيدة على مستويات مختلفة، لتحفيز المنتجين والمزارعين على الالتزام بأنظمة وتشريعات الإنتاج الزراعي وسلامة الأغذية الموجهة للأسواق المحلية و/أو الخارجية. وإجمالاً، المنتجات الموجهة نحو الأسواق الخارجية هي الوحيدة التي تتمثل للممارسات الزراعية الجيدة، نظراً إلى أن تطبيقها غالباً ما يكون مكلفاً على المزارعين الصغار.

ولمعالجة هذه المشكلة، استُحدث مؤخراً، في إطار GLOBALG.A.P، مشروع باسم LOCALG.A.P، وهو أقل صرامة بالنسبة للمزارعين الصغار على الرغم من أنه بعد اعتماده بفترة 5 سنوات، سيتعيّن على المزارع الامتثال كاملاً بمشروع GLOBALG.A.P.

وأنشئ مشروع الممارسات الزراعية الجيدة العالمي GLOBALG.A.P في عام 1997 من قِبَل سلاسل متاجر أوروبية تمثل جميع المعنيين بمراحل سلسلة الإمدادات الغذائية الطازجة، مع كبار مزوديها. وبدأ هذا المشروع كمبادرة خاصة تحت تسمية مشروع الممارسات الزراعية الجيدة في أوروبا (EurepGAP)، ثم سُمي مشروع الممارسات الزراعية الجيدة العالمية GLOBALG.A.P في أيلول/سبتمبر 2007 عند اتّساع نطاقه عالمياً⁷. ويرمي هذا المشروع الدولي الطوعي إلى توفير إطار عالمي للتحقق من صحة وجودة الفاكهة والخضار الطازجة المتداولة، وذلك عن طريق مطابقة المزارعين وغيرهم من الأطراف المعنية في سلسلة الإمدادات الغذائية بالامتثال لمجموعة من المعايير الخاصة بالإنتاج وسبل المناولة. وفي الوقت الحاضر، تشمل هذه المعايير مبادئ توجيهية ينبغي تطبيقها من قِبَل جميع المزارع وأخرى محدّدة لمحاصيل زراعية معيَّنة وللثروة الحيوانية وتربية المائيات (الشكل 2 والإطار 1).

وعادةً، يتم التشاور مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة لتطوير مشاريع الممارسات الزراعية الجيدة. وتتضمن هذه المجموعة جمعيات المزارعين وتجار التجزئة، والوزارات المعنية، والمنظمات غير الحكومية وسلطات رسمية مختصة أخرى، مثل هيئات المعايير الوطنية. وتهدف مشاريع الممارسات الزراعية الوطنية والإقليمية إلى تعزيز اعتماد الممارسات الزراعية الجيدة للمنتجين/المزارعين الذين يبيعون منتجاتهم في الأسواق المحلية والإقليمية. وغالباً ما تكون هذه الممارسات مترابطة. كما أنّ اعتماد مشاريع الممارسات الزراعية الجيدة، الوطنية والإقليمية، هو أيضاً خطوة نحو قياس هذه المشاريع حسب مشاريع عالمية مثل GLOBALG.A.P في المستقبل، إذا كان المزارعون المعنيون يهدفون إلى بيع منتجاتهم في الأسواق العالمية.

الشكل 2. مشروع الممارسات الزراعية الجيدة العالمية (GLOBALG.A.P):⁸ النطاق والهيكل القياسي

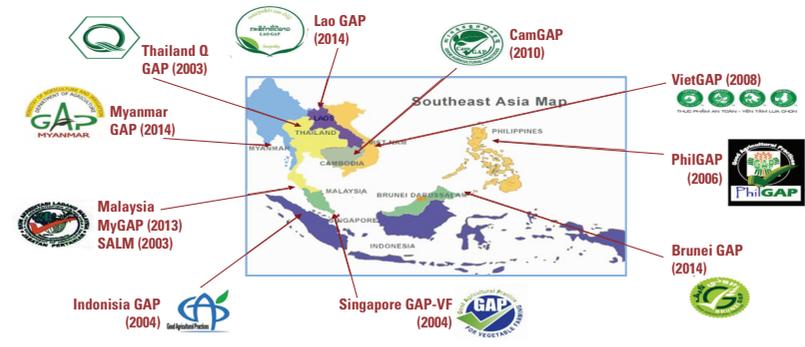


وقد لوحظ في الآونة الأخيرة تزايد عدد المشاريع الإقليمية للممارسات الزراعية الجيدة، وأبرزها المشروع الخاص ببلدان رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN GAP) الذي استُحدث بناءً على معايير وطنية معمول بها في الممارسات الزراعية الجيدة. وطوّرت الممارسات الزراعية الجيدة لبلدان رابطة دول جنوب شرق آسيا في عام 2006 بهدف موازنة مشاريع الممارسات الزراعية الجيدة الوطنية القائمة. وطوّرت كذلك لاعتمادها نموذجاً في البلدان التي ليست لديها مشاريع وطنية للممارسات الزراعية الجيدة، من أجل تسهيل التجارة بين تلك البلدان.

وتختلف أنواع هذه المشاريع، إذ بعضها معتمد من الحكومة بينما بعضها الآخر مستقل. ومع ذلك، فإن جميع هذه المشاريع الوطنية للممارسات الزراعية الجيدة تُقاس استناداً إلى النظم الإقليمية القائمة، ما يجعلها متوائمة مع بعضها البعض.

وقد شجّع نجاح مبادرة ASEAN GAP بلدانَ رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي على تطوير مشروعها الإقليمي المشترك للممارسات الزراعية الجيدة لغرض استعماله كمرجعية للدول الأعضاء الراغبة في تطوير مشاريعها الوطنية الفردية للممارسات الزراعية الجيدة. وتشارك ستة بلدان، هي أفغانستان وبنغلاديش وبوتان والمالديف ونيبال وسري لانكا، في هذه المبادرة الإقليمية؛ وتقوم بتطوير الممارسات الزراعية الجيدة فيها بدعم من برنامج التعاون الفني الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة. وقد حددت هذه الدول معاييرها الوطنية للممارسات الزراعية الجيدة وطورت هيكلتها بناءً على متطلبات الاعتماد المحددة إقليمياً.

الشكل 3. الممارسات الزراعية الجيدة في دول جنوب شرق آسيا (ASEAN GAP)



الإطار 1. مشروع الممارسات الزراعية الجيدة العالمية بالأرقام

2017	2010	
124.0	113.0	عدد الدول
180,022.0	106,008.0	المنتجين المعتمدين
هكتار (الآلاف)		المساحة حسب المنطقة
325.6	92.7	آسيا
2,735.5	868.6	أوروبا
1,344.4	519.4	جنوب أمريكا وجزر الكاريبي
195.7	111.6	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و أوروبا الشرقية
371.2	130.9	أمريكا الشمالية
278.4	192.2	جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى
5,250.9	1,915.6	المجموع

ازدادت مساحة المناطق المشمولة بـ GLOBALG.A.P منذ عام 2010، ولا سيما في المنطقة الأوروبية والبلدان المرتفعة الدخل حيث توجد أكبر أسواق المنتجات المعتمدة. وفي المنطقة العربية، تم اعتماد 1451 منتجاً بموجب GLOBALG.A.P في عام 2011، علماً أنّ معظمهم كان في المغرب (520 منتجاً) وفلسطين (439 منتجاً) ومصر (359 منتجاً) وتونس (91 منتجاً).

المصدر: <https://www.GLOBALG.A.P.org/>

.World Bank (2019), The Safe Food Imperative: Accelerating Progress in Low- and Middle-Income Countries

وفي المنطقة العربية، وضعت المنظمة العربية للزراعة والتنمية في عام 2007 "دليل الممارسات الزراعية الجيدة للوطن العربي"، الذي يتضمن معايير المطابقة مع الممارسات الزراعية الجيدة العالمية لإنتاج الفاكهة والخضار ونُظّم الترخيص تماشياً مع متطلبات المعايير الدولية¹⁰. ويمكن الاسترشاد بهذا الدليل عند تنفيذ الممارسات الزراعية الجيدة للمنتجات الزراعية الأخرى. ويتناول الدليل القواعد والمعايير المعتمدة للممارسات الزراعية الجيدة؛ ويستعرض نقاط التحكم ومعايير المطابقة والقواعد المنظمة والقواعد العامة لإجراءات منح التراخيص ومتطلبات المراجعة والتفتيش؛ ويتوقف عند مستوى الالتزام المطلوب لكل من معايير المطابقة المذكورة. ويخصّص الدليل قسماً منه لمتطلبات الممارسات الزراعية الجيدة الوطنية، المشار إليها بـ «المبادئ التوجيهية الوطنية للاعتماد»، ولأدوات التنسيق المشار إليها بـ «لائحة المقارنة المرجعية» وغيرها من المبادئ التوجيهية.

العناصر الرئيسية لتنفيذ الممارسات الزراعية الجيدة

لتنفيذ المشاريع الوطنية للممارسات الزراعية الجيدة، لاسيما في إنتاج الفاكهة والخضار الطازجة، على الدول المهتمة اتخاذ عدد من الخطوات الهامة. أولاً، الاتفاق مع أصحاب المصلحة على اعتماد مجموعة من المعايير الخاصة بالممارسات الزراعية الجيدة؛ وثانياً، إنشاء هيكلية وطنية لتطبيق هذه الممارسات؛ وبعد ذلك إنشاء أو تعيين هيئات مختصة لإصدار الشهادات واعتمادها. ويقع على عاتق المزارع استصدار شهادة لإثبات اتباع معايير الممارسات الزراعية الجيدة.

وضع واعتماد معايير تنفيذ الممارسات الزراعية الجيدة

إنّ وضع المعايير لغرض اعتمادها في تنفيذ الممارسات الزراعية الجيدة خطوة أساسية في إنشاء المشاريع الوطنية للممارسات الزراعية الجيدة. وفي هذا الإطار، على الدول أن تأخذ في الاعتبار متطلباتها؛ ولوائحها التنظيمية المتعلقة بالبيئة وسلامة الغذاء وعوامل أخرى، مثل المياه ونوعية الهواء وحماية الحياة البرية والممارسات الزراعية المتبعة، واستخدام المواد الكيميائية (المبيدات الزراعية مثلاً) في عملية إنتاج المحاصيل الزراعية، والأسمدة، وروث الحيوان، والبنى الأساسية. وعلى الدول كذلك أن تُحدّد الأنشطة الزراعية المختلفة المنفّذة في المزرعة وخارجها التي ستشملها المعايير، وتلك المتعلقة بالمنتجات الزراعية وحصادها وتجهيزها في فترة ما بعد الحصاد، وعمليات التغليف في محطات التعبئة إما للاستهلاك المباشر وإما للتصنيع الغذائي.

ولوضع معايير الممارسات الزراعية الجيدة، يتعين اتخاذ قرار حول ما إذا كان تطبيقها يندرج ضمن مقتضيات السوق (بناءً على طلب من المزارعين، أو الوسطاء، أو تجار التجزئة، أو المستهلكين، إلخ) أو يكتسب طابعاً تنظيمياً (من خلال القوانين والقواعد واللوائح). وقد تكون المعايير الخاصة بالممارسات الزراعية الجيدة طوعية أو إلزامية.

الشكل 4. الخطوات اللازمة لتنفيذ الممارسات الزراعية الجيدة

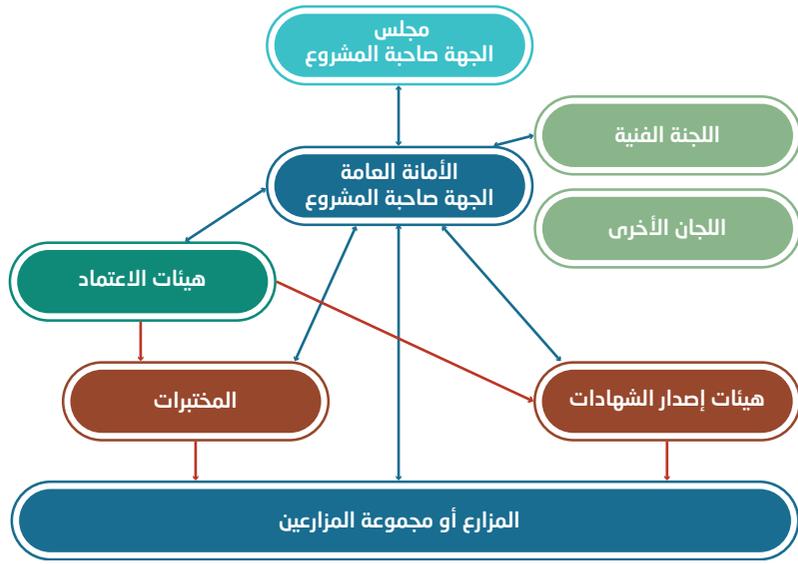


وتتولى مراجعة هذه المعايير واعتمادها لجنة فنية أنشئت لهذه الغاية تتضمن مجموعة من الأخصائيين وأصحاب المصلحة. ويمكن خفض المعايير المتعلقة بالممارسات الزراعية الجيدة لفائدة المزارعين الذين ينتجون للأسواق المحلية، ريثما يستثمرون بشكل أفضل في العمليات الإنتاجية أو ريثما يبدأون في بيع منتجاتهم في الأسواق الإقليمية والعالمية (انظر أيضاً القسم 4 أدناه).

تشكيل الهيئة المعنية بالتنفيذ

يجب تشكيل هيئة تتولى إعداد واعتماد وتطبيق مشروع الممارسات الزراعية الجيدة الوطنية (NATIONAL GAP)، وذلك لضمان قبول هذه الممارسات والعمل بها. وتتنوع أشكال هذه الهيئة، إذ بعضها مستقل، كالهيئات التي أنشئت لتنفيذ GLOBALG.A.P والتي لا ترتبط بالدولة؛ وبعضها تديره أو تدعمه الحكومة. وفي كل الأحوال، الهيئة المعنية بالتنفيذ هي الجهة صاحبة المشروع التي تضع وتعتمد نقاط التحكم ومعايير المطابقة. وهي أيضاً تختار هيئات إصدار الشهادات والاعتماد وطريقة العمل بها.

الشكل 5. الهيكل التنظيمي للممارسات الزراعية الجيدة



الجهة صاحبة المشروع

يبدأ تنفيذ مشروع الممارسات الزراعية الجيدة بتحديد الجهة صاحبة المشروع، وتصميم/إنشاء هيكليّة تُعنى بتنفيذه. وتتمثل المسؤولية الرئيسية للجهة صاحبة المشروع في تطبيق المشروع، من حيث تقديمه للمزارعين؛ وتحديثه؛ وتحقيق الجودة أو الارتقاء بها؛ وتعميم الممارسات في مجاليّ الزراعة والبستنة؛ والعمل على تجنّب حدوث أيّ تضارب في المصالح؛ والحفاظ على سرية المعلومات؛ واستدامة المشروع؛ وتقديم الإرشاد، حسب الاقتضاء. ومن مسؤوليات الجهة صاحبة المشروع كذلك ضمان استيفاء المتطلبات التنظيمية والإعداد للمشروع واستعراضه وتحديثه؛ واعتماد وتسجيل علامة تجارية/شعار للدلالة على الحصول على شهادة المطابقة مع الممارسات الزراعية الجيدة الوطنية؛ والموافقة على هيئات الاعتماد وإصدار الشهادات والإشراف عليها؛ وعقد اجتماعات منتظمة؛ وتوليّ الشكاوى والطعون؛ وبناء القدرات؛ ونشر المعلومات عن المشروع والترويج له.

ويمكن للجهة صاحبة المشروع أن تكون هي أيضاً هيئة إصدار الشهادات أو هيئة الاعتماد. وفي هذه الحال، عليها الطلب من هيئات الاعتماد الدولية اعتمادها رسمياً كهيئة لإصدار الشهادات أو كهيئة للاعتماد قادرة على تولّي مهام التصديق وإصدار الشهادات محلياً وقادرة على التدقيق للتأكد من الامتثال لمتطلبات المشاريع المعنية. وإذا أصبحت الجهة صاحبة المشروع هيئة اعتماد مخوّلة الموافقة على هيئات إصدار الشهادات، فعليها أن تمتثل لمواصفات المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس وأن تعمل في إطار نظام دولي تحت رعاية منتدى الاعتماد الدولي.

وفي العديد من البلدان، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من البلدان النامية، تتولّى الحكومة، بوصفها الجهة صاحبة المشروع، مسؤولية إنشاء وتنفيذ المشروع على الصعيد الوطني. وتنشئ الحكومة دائرة تابعة لها تتولّى، بدورها، تعيين لجنة أو منظمة أو هيئة للعمل على تنفيذ الممارسات الزراعية الجيدة. وفي أوروبا وبلدان أخرى، عادةً ما تكون الجهة صاحبة المشروع كياناً خاصاً أو غير حكومي تختاره هيئة مختصة (من تجار التجزئة، أو المزارعين، أو المصدّرين، أو المستوردين، إلخ...).

وفي المنطقة العربية، عادة ما تُحدّد الجهة صاحبة المشروع بمبادرة من الوزارة المعنية، وهي تعمل لضمان الامتثال لمعايير السلامة الغذائية والجودة المنصوص عليها في السياسات الوطنية (الإطار 2 أدناه).

ويتوفر خياران لتحديد الجهة المعنية بالتنفيذ:

- **الإدارة الذاتية**، حيث تكون الجهة المعنية بالتنفيذ كياناً منبثقاً من الجهة صاحبة المشروع يستخدم مواردها. على سبيل المثال، وافق البرلمان المصري على إنشاء هيئة سلامة الغذاء المصرية لتشرف على تطبيق الممارسات الزراعية الجيدة المصرية (EGYPT GAP)؛
 - **الإدارة الخارجية**، حيث تُسند مهمة تنفيذ المشروع إلى جهة خارجية تكون مسؤولة أمام الجهة صاحبة المشروع عن تنفيذ المشروع الوطني للممارسات الزراعية الجيدة، وذلك بموجب عقد محدد أو اتفاق يتضمن شروطاً وأحكاماً محددة.
- وفي كلتا الحالتين، يتوجب إشراك جميع الأطراف المعنية بالمشروع لضمان مصداقية العمليات المنفذة ونزاهتها وكفاءتها.

الإطار 2. مقترح تطوير مشروع الممارسات الزراعية الجيدة في المملكة العربية السعودية

قامت وزارة البيئة والمياه والزراعة في المملكة العربية السعودية بوضع مخطط لإنشاء مشروع الممارسات الزراعية الجيدة السعودية حدّدت فيه الأدوات والوسائل العملية للتنفيذ كالتالي:

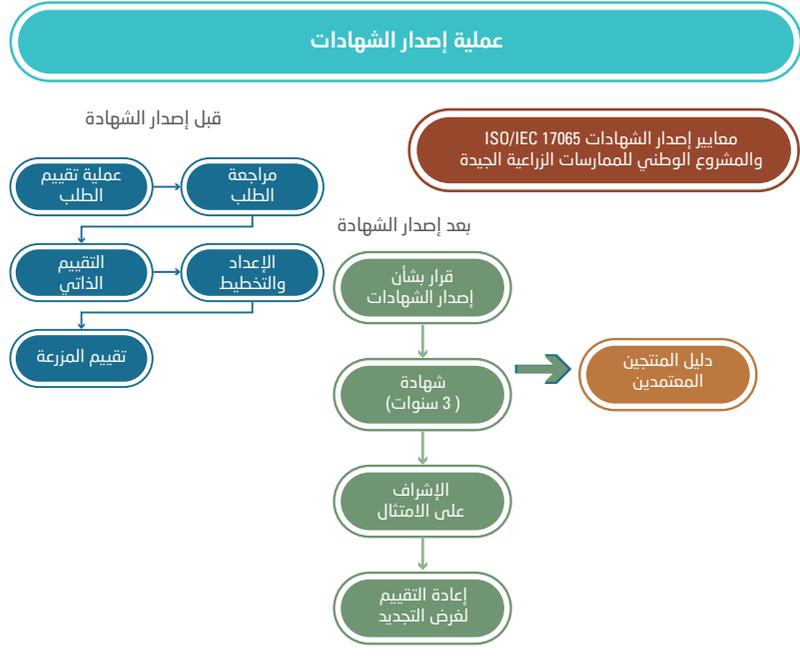
1. تُنشأ وحدة خاصة بالممارسات الزراعية الجيدة السعودية ضمن قسم سلامة المنتجات الزراعية، ويقوم المختصون بالتواصل مع المزارعين من خلال الإدارات التابعة للوزارة في كافة المناطق والمحافظات؛
2. تُنسّق الوحدة، مع هيئات الاعتماد لدى الوزارة، عملية تسجيل المنتجين الراغبين بالحصول على شهادة الممارسات الزراعية الجيدة السعودية «Saudi G.A.P»؛
3. تُوفّق اتفاقية بين الطرفين يُلزَم المزارع بموجبها بالالتزام بالقواعد العامة للحصول على الشهادة وبدفع الرسوم وتحديث بياناته، إلى حين إصدار الشهادة؛
4. يُطبّق برنامج تدريجي للتوجيه والتقييم لفائدة المزارعين، لغاية امتثال جميع المزارع المشاركة فيه لمعايير «Saudi G.A.P». ويقوم الموظف المختص (من الوزارة أو الشركة) بزيارة المزرعة وإجراء تقييم أولي لها بناءً على المعايير ونقاط التحكم المتوافق عليها؛
5. يُفقد تفتيش خارجي من قبل هيئة إصدار الشهادات وقسم سلامة المنتجات الزراعية. وعند تحقيق التوافق والالتزام بالمعايير المطلوبة، يتم إصدار الشهادة وتكون صلاحيتها لمدة سنة واحدة؛
6. يمكن التقدم بطلب لتجديد الشهادة في السنة الثانية في غضون ثمانية أشهر، قبل انتهاء صلاحية الشهادة بأربعة أشهر وبعد تاريخ انتهائها بأربعة أشهر.

المصدر: <https://www.mewa.gov.sa/ar/Ministry/Agencies/AgencyofAgriculture/Topics/Pages/topic2.aspx>

هيئة إصدار شهادات المطابقة

تتألف هيئة إصدار الشهادات أو هيئة الترخيص من مراجعين أو مختصين يتولون إجراء تقييم المطابقة مع الممارسات الزراعية الجيدة على مستوى المزرعة. وتعمل هذه الهيئة في إطار برنامج متصل لإصدار الشهادات. ويمكن أن تتخذ هذه الهيئة أشكالاً متعددة؛ فيمكن أن تكون هيئة خاصة، حكومية أو غير حكومية؛ أو أن تكون ملكيتها عبارة عن شراكة، خاصة أو عامة. وفي كل الأحوال، يجب أن تمثل هذه الهيئة للمواصفات الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس واللجنة التقنية الدولية. وعلى هيئة إصدار الشهادات أن تنال تصديقاً من هيئة الاعتماد. وقد يُتفق على أن تعمل دائرة حكومية (ضمن وزارة الزراعة على سبيل المثال) كهيئة إصدار الشهادات، على ألا يكون المدققون لديها موظفين حكوميين، بل أن يكونوا متعاقدين فرديين يدفع المزارعون أجرهم.

الشكل 6. عملية إصدار شهادات الامتثال للممارسات الزراعية الجيدة



والمدققون لدى هيئة إصدار الشهادات يعملون بشكل مستقل (كجهات ثالثة، أو كمتعاقدين بلا أجر لدى الجهة الحكومية العاملة بوصفها هيئة إصدار الشهادات)، وبإمكانهم تقييم امتثال المنتج للمعايير المعتمدة وطنياً للممارسات الزراعية الجيدة، والتصديق على الامتثال بها، وإصدار شهادات التسجيل.

وبعد منح الموافقة المبدئية، يتمثل دور هيئة إصدار الشهادات في الإشراف الدوري على حقل المزارع (الاتفاق على تواتر عمليات الإشراف)، للتأكد من استمرار الامتثال بعد عملية التقييم الأولى، استناداً إلى المتطلبات المحددة في المعايير وإلى أي معيار إضافي للترخيص. وينطبق ذلك على المزارعين الراغبين في الحصول على شهادة فردية أو جماعية. وإضافة إلى المتطلبات المذكورة أعلاه، على هيئة إصدار الشهادات الالتزام بالحياد والسرية والتمتع بالكفاءة. وينبغي أن تثبت هذه الهيئة أن التزام الحياد والسرية همها الرئيسي، وأن لديها المؤهلات اللازمة لتقديم الخدمات المطلوبة.

هيئة الاعتماد

عملية «الاعتماد» هي تقييم مستقل لهيئات إصدار الشهادات وفقاً للمعايير المعترف بها (معايير موحدة للممارسات الزراعية الجيدة)، ويرمي هذا التقييم إلى ضمان نزاهة هذه الهيئات وكفاءتها. وفي عملية الاعتماد، تُقيّم كفاءة هيئة إصدار الشهادات أو سلطتها أو مصداقيتها. وهيئة الاعتماد كيان قانوني؛ وهي في معظم الأحيان حكومية أو حائزة رعايتها أو دعمها؛ ويجب أن تكون عضواً في منتدى الاعتماد الدولي لضمان نزاهتها ومواءمتها مع هيئات الاعتماد الأخرى على المستوى الدولي.

وتتمتع هيئة الاعتماد بالصلاحية لاتخاذ القرارات المتعلقة بالاعتماد وتحمل المسؤولية في هذا الشأن، ويشمل ذلك منح الاعتماد والإبقاء عليه وتمديده وخفض مدته وتعليقه وسحبه. وتضمن عملية الاعتماد قبول ممارسات هيئات إصدار الشهادات، أي أنها مؤهلة لاختبار أطراف ثالثة ومنحها الشهادات والتأكد من أنها تتصرف بصورة أخلاقية وتنفذ ممارسات مناسبة لضمان الجودة. وينبغي أيضاً الإشراف على عمليات الاعتماد وهيئات الاعتماد لضمان اعتماد معايير موحدة على الصعيد العالمي. وينبغي أن تنال هيئات الاعتماد قبولاً دولياً، كما عليها أن تمتثل لمواصفات المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

إجراءات العمل في مشروع الممارسات الزراعية الجيدة

تقوم الجهة صاحبة المشروع بمساعدة المتقدمين للحصول على شهادة الممارسات الزراعية الجيدة؛ وتزودهم بوصف مفصل ومحدّث عن عمليات وإجراءات التقييم والترخيص؛ وتوفّر لهم الوثائق التي تتضمن شروط إصدار الشهادات؛ وتطلعهم على حقوقهم وواجباتهم (بما في ذلك الرسوم المترتبة على مقدمي الطلبات وموردي المنتجات المعتمّدة). وينبغي أن تتماشى هذه العملية مع برنامج إصدار الشهادات الذي تنفذه هيئة الترخيص بناءً على نطاق اعتمادها. ويساعد ذلك المزارع على أن يفهم بوضوح ما ينبغي القيام به في المراحل المختلفة من أجل استيفاء متطلبات إصدار الشهادات.

ويعتمد المزارعون الممارسات الزراعية الجيدة وينفذونها في المزرعة لمدة ثلاثة أشهر على الأقل، ويجرون تقييماً ذاتياً قبل التقدم بطلب للحصول على شهادة. وعند التقدم بطلب للحصول على شهادة الامتثال، على المنتج تقديم بيانات عامة عنه، منها اسمه وعنوانه وكيفية الاتصال به؛ وتوفير معلومات مفصّلة عن الأرض المستخدمة للإنتاج وعمّا إذا كانت مملوكة أو مستأجرة؛ وتقديم إثبات عن مدى شرعية استعمال الأرض وبيانات مفصّلة عن اليد العاملة فيها.

ويجب كذلك تقديم معلومات عن الإنتاج، بما في ذلك معلومات حول أماكن الإنتاج، كبيوت المحمية أو الحقل المكشوف؛ وتحديد موقع الإنتاج؛ والإشارة إلى ما إذا كان النظام المعتمد هو نظام المحصول الواحد أو المحاصيل المتعددة؛ وتحديد منطقة الإنتاج والفترة الزمنية لعملية الإنتاج وتاريخ الحصاد. وفي حال كان المزارع/مجموعة المزارعين قد حصل/حصلوا بالفعل على شهادة من قبل، فينتعّن تقديم معلومات مفصّلة عن هذه الشهادة.

يتولى مختصّون من هيئة إصدار الشهادات مراجعة الطلبات. وتجري المراجعة في الوقت المناسب وتُنجز ضمن المهلة المحددة. ولا تُقبل إلا الطلبات التي تستوفي الشروط كاملةً. ويُعطى كل من مقدمي الطلبات رقم تعريف خاص به. وفي الحالات التي يُرفض فيها طلب بسبب عدم مطابقتها التعليمات المنصوص عليها للحصول على الشهادة، يمكن تقديم طلب جديد بعد مرور سنة واحدة على تاريخ الطلب القديم. وفي حال وردت، أثناء عملية مراجعة الطلب أو بعدها، معلومات بشأن إساءة استخدام الشهادة أو استغلالها من قبل مقدم الطلب بشكل غير قانوني، يحقّ للهيئة إبطال الشهادة.

ومن الخطوات المختلفة التي تنطوي عليها عملية منح الشهادة إجراء تقييم مسبق (خطوة اختيارية)؛ ومراجعة الملف؛ وتقييم المزرعة والتدقيق بها. ويتضمن تقرير التقييم جميع الملاحظات والاستنتاجات والخلاصات التي تم التوصل إليها حول أهداف التقييم وخطة إدارة المزرعة. ويجري التحقق من الإجراءات المتعلقة بجميع نقاط المراقبة خلال عملية المراجعة. ويتم إبلاغ المراجع/المفتش بأية أوجه قصور من أجل التحقق منها مجدداً. ويجري التحقق من الإجراءات التصحيحية المتخذة بشأن عدم المطابقة، للتأكد من المطابقة قبل تقديم توصية بإصدار الشهادة. وتُقَدَّم ملاحظات المدقق/المفتش إلى مقدمي الطلب في نهاية التقييم، وتُوضَّح أسباب المخالفة بلغة بسيطة ومفهومة. وقد يتم التقييم بشكل غير معلن وحسب الضرورة، لضمان استمرار الامتثال.

الإطار 3. تطوير المشروع الوطني للممارسات الزراعية الجيدة لفلسطين (PALGAP)

يهدف تطوير المشروع الوطني للممارسات الزراعية الجيدة لفلسطين «PALGAP» إلى تنفيذ المعايير الدولية وأفضل الممارسات الزراعية للحصول على إقرار وطني وإقليمي ودولي بجودة وسلامة المنتجات الفلسطينية. وتركز المرحلة الأولى من استراتيجية التصدير الفلسطينية المتفق عليها على تطوير وتصميم وتطبيق الممارسات الزراعية الجيدة الفلسطينية على المستوى الوطني، وذلك قبل البدء في المرحلة الثانية التي تهدف إلى إصدار شهادة دولية ومقارنة هذه الممارسات مع الممارسات الزراعية الدولية.

ويشمل هذا المشروع تحديد الإجراءات والمبادئ التوجيهية التي ستلتزم بها وزارة الزراعة ومعهد المعايير الفلسطيني والكيانات الأخرى المنفذة للممارسات الزراعية الجيدة لفلسطين (PALGAP). وفي ما يلي بعض التعاريف في هذا الإطار:

1. **الجهة صاحبة المشروع:** يتم تحديدها خلال مرحلة تصميم المشروع؛ وقد وافقت جميع الأطراف على أن تتمثل في وزارة الزراعة؛
2. **الهيئة المعنية بالتنفيذ:** يتم تحديدها خلال مرحلة تصميم المشروع، وبإمكان معهد المعايير الفلسطيني أن يكون الهيئة المنفذة للمشروع، كما يمكن تكليف أي جهة حكومية أو غير حكومية أو الاستعانة بطرف ثالث لتنفيذه. وفي الحالات الثلاث، على الجهة المنفذة أن تتحلى بالمصداقية والنزاهة والاستقلالية والكفاءة؛
3. **الهيئات/الجهات المدققة:** تتضمن الخيارات المختلفة المتاحة تعيين مجموعة من المدققين الوطنيين، أو التصديق لهيئات إصدار الشهادات المعتمدة. ومن العوامل التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند اختيار هيئة/هيئات التدقيق التأكد من أن التكلفة التي سيتكبدها المزارعون والمنتجون ستبقى منخفضة قدر الإمكان.

المصدر: M.A.K International (2016). Establishing a Palestinian GAP scheme

اعتبارات أخرى عند تطبيق الممارسات الزراعية الجيدة

لتطبيق الممارسات الزراعية الجيدة العديد من الفوائد، مثل الحد من المخاطر الاقتصادية وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق وتحسين جودة الفاكهة والخضار الطازجة وسلامتها. ومع ذلك، يواجه تطبيق هذه الممارسات العديد من العقبات في المنطقة العربية. فالمزارعون إجمالاً غير ملقّين بالآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للممارسات الزراعية الجيدة، كما أنّ مستوى تعليمهم المنخفض إجمالاً يؤثر على إمكانية حفظ السجلات وعلى مقاومتهم للتغيير. وإنّ مشاكل ملكية الأراضي وكون غالبية المزارعين من المستأجرين الموسميّين للأراضي أمورٌ تثنيهم عن الاستثمار في تنفيذ مشاريع الممارسات الزراعية الجيدة، نظراً إلى أنّ فوائدها تعود في نهاية المطاف إلى مالك الأراضي وليس إلى المزارعين العاملين فيها¹¹.

ولا يؤدي تطبيق الممارسات الزراعية الجيدة إلى زيادة طلب المستهلكين على تلك المنتجات تلقائياً، ما لم يتمكن المزارع من أن يبرهن للمشتري أنّ الإنتاج قد تم وفقاً للممارسات الزراعية الجيدة، على أمل أن يؤثر ذلك على اختياره. إصدار الشهادات من قبل طرف ثالث طريقةٌ يبرهن المزارع من خلالها للمشتري أنه يعتمد قواعد سلامة الأغذية ويطبق الممارسات الأخرى المناسبة في مزرعته. ومن الضروري أن يقوم المزارع أيضاً بقياس التكلفة الاقتصادية لتطبيق هذه الممارسات الزراعية الجيدة، لا سيما في ما يتعلق بحفظ السجلات واختبار التربة والمخلفات وإصدار الشهادات. عادةً ما يؤدي الامتثال لتلك المعايير إلى زيادة التكلفة.

ويجب التنبّه إلى أنه عند تطبيق الممارسات الزراعية الجيدة، ينتقل عبء التكلفة من تجار التجزئة إلى المزارعين. وتتفاوت هذه التكلفة باختلاف أنواع الشهادة المتوّحة ونوع المنتج وحجم المزرعة وحجم المساعدة الحكومية. وتقع على المزرعة الصغرى تكلفة أكبر من المزرعة الكبرى، حيث إن تكلفة الامتثال لتلك الممارسات تتوزّع في المزرعة الكبرى على كمية أكبر من الإنتاج. وفي جميع الأحوال، يتكبد المزارع الذي ينفذ الممارسات الجيدة تكاليف أكبر مقارنة بالمزارع الذي لا يطبق الممارسات الزراعية الجيدة.

وبشكل عام، يسفر اعتماد الممارسات الزراعية الجيدة عن زيادة الأسعار بنسبة 10 في المائة. ويستدعي ذلك تقديم المساعدة لضمان وجود سوق جاهزة لاستقبال هذا النوع من الإنتاج؛ وضمان مشاركة تجار التجزئة؛ والقيام بحملات توعية لدى المستهلكين لإبراز فائدة الامتثال للممارسات الزراعية الجيدة.

الإطار 4. تطبيق الممارسات الزراعية الجيدة في الإمارات العربية المتحدة

إنّ «مركز خدمات المزارعين في أبوظبي» هو هيئة اعتماد لتطبيق الممارسات الزراعية الجيدة العالمية «GLOBALG.A.P» في الإمارات العربية المتحدة. وقد ساعد المركز المزارع على الحصول على شهادة «GLOBALG.A.P»، حيث ارتفع عدد المزارع التي حصلت على هذه الشهادة إلى 300 مزرعة في عام 2018.

ويدعم المركز المزارع الحاصلة على شهادة الممارسات الزراعية الجيدة، من خلال وضع خطط توجيهية وتحسينية للمرافق والبنى الأساسية. وقد وضع، في هذا السياق، بروتوكولاً خاصاً بمواصفات الممارسات الزراعية الجيدة المحلية بعنوان «الممارسات الزراعية الجيدة في الإمارات العربية المتحدة» (UAE GAP) بات اعتماده وشيكاً.

ويقدم المركز تدريباً مستمراً للمزارعين وعمال المزارع على مختلف أنماط الممارسات الزراعية الجيدة. وقد تم تدريب 1080 من عمال المزارع على معايير الصحة والسلامة، و107 من مديري المزارع على حفظ السجلات الخاصة بمواصفات الشهادة، و92 مهندساً إرشادياً على أسس تطبيق الممارسات الزراعية الجيدة والتفتيش الداخلي، و50 مهندساً إرشادياً على نظام تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة ونظافة المزرعة.

المصدر: <http://wam.ae/ar/details/1395302627190>

والامتثال الكامل لمعايير الممارسات الزراعية الجيدة العالمية (GLOBALG.A.P) يؤدي إلى تحسين تصريف الإنتاج في الأسواق العالمية نظراً إلى ما تنطوي عليه من صرامة.

ففي مصر في عام 2016، تم تطبيق الممارسات الزراعية الجيدة العالمية على نحو 73 ألف هكتار من الأراضي. وبلغت الإيرادات حوالي 2.2 مليار دولار من إجمالي صادرات الفاكهة والخضار الطازجة، علماً أن 1.4 مليار دولار أمريكي نتج من تصدير الفاكهة والخضار الطازجة إلى دول متقدمة مرتفعة الدخل¹².

ويمكن خفض بعض تكاليف بدء التشغيل وحفظ السجلات واختبار المنتجات والتدريب والإشراف أو التفتيش الدوري والمراجعة. ويمكن كذلك اعتماد تدابير لخفض التكاليف الناجمة عن تطبيق الممارسات الزراعية الجيدة الوطنية أو العربية إذا لم تكن المنتجات موجهة للتصدير بل للاستهلاك المحلي أو الإقليمي.

الإطار 5. الرسوم مقابل الحصول على شهادة «GLOBAL G.A.P» في الأردن

تلتزم المزرعة بدفع التكاليف الخاصة بمركز «GLOBAL G.A.P» (رسوم تسجيل المزرعة حسب المساحة المزروعة؛ ورسوم منح الشهادة للمزرعة، سواء كانت مزرعة فردية أو مجموعة مزارع)، إضافة إلى الرسوم التالية:

- 25 ديناراً أردنياً بدل الحصول على نسخة من العقد؛
- 300 دينار مقابل تكاليف منح الشهادة للمزارع التي لا تملك مشغلاً للتجهيز والتعبئة، أو 350 ديناراً مقابل تكاليف منح الشهادة للمزارع التي تملك أو تعتمد مشغلاً للتجهيز والتعبئة

أو 500 دينار مقابل تكاليف منح الشهادة لمجموعة المزارع المتقدمة؛

- 100 دينار بدل أجر المفتش لكل يوم عمل؛
 - 50 ديناراً بدل أجر الخبير المقيّم.
- وفي حال قيام المديرية بتنفيذ عمليات تفتيش مفاجئة للمزرعة، يقوم الطرف الأول بدفع مبلغ 100 دينار بدل أجر للمدقق أو المفتش لليوم الواحد.

المصدر: عرض مرئي لمديرية شهادات المطابقة مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية خلال الاجتماع الأول للأطراف المعنية بإقرار الممارسات الزراعية الجيدة في المنطقة العربية الخاص بالأردن (عمان، 13-14 شباط/فبراير 2017).

1 دينار أردني = 1.41 د.أ بحسب سعر الصرف في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2018 .

وفي ما يلي بعض التدابير المقترحة:

1. اعتماد نظام مرن لإصدار الشهادات، للتخفيف من أعباء التطبيق على المزارعين وإتاحة الامتثال التدريجي للممارسات الزراعية الجيدة الوطنية؛
2. تخفيض تكلفة التدريب وإصدار الشهادات، من خلال إعداد شبكة من المدققين المدربين محلياً وتعيين موظفين محليين للتصديق، وذلك للحد من تكاليف السفر والإقامة ورسوم التدقيق؛
3. التخفيف من تواتر عمليات التدقيق في حالة المنتجين الذين أثبتوا امتثالهم عبر السنين، أو تصديق نتائج المراجعة الذاتية السنوية عن طريق إجراء تدقيق رسمي مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات.

نقاط التحكم لتطبيق الممارسات الزراعية الجيدة في إنتاج الفاكهة والخضار

تقدم نقاط التحكم تفاصيلاً محدّدة عن المتطلبات المتعلقة بالممارسات الزراعية الجيدة والتي يجب على المزارعين استيفائها للحصول على شهادة. فمن المهم تصنيف المعايير في مستويات مختلفة من التحكم، من أجل تسهيل مهام الفحص والتحقّق التي يضطلع بها المنتج وهيئات إصدار الشهادات. ويجري اختيار نقاط التحكم هذه حسب الهدف الذي يرمي المشروع إلى تحقيقه. ويتعيّن اختيارها استناداً إلى المعايير المذكورة في دليل الممارسات الزراعية الجيدة في الوطن العربي، من أجل الحفاظ على قابلية مقارنتها مع الممارسات الزراعية الجيدة العالمية، نظراً إلى أنّ الكثير من المزارعين باتوا اليوم يطبّقون الممارسات العالمية.

وتصنّف هذه النقاط في دليل الممارسات الزراعية الجيدة في الوطن العربي إلى أربع مجموعات مختلفة، هي: (أ) تشغيل المزارع وإدارتها؛ (ب) الأمن الغذائي؛ (ج) جودة المنتج، والبيئة، والزراعة المستدامة؛ (د) صحة العاملين وسلامتهم. وعلى جميع المنتجين تنفيذ المجموعة الأولى المتعلقة بتشغيل المزارع وإدارتها. أما المجموعات الثانية والثالثة والرابعة، فهي قائمة بذاتها. وبالإمكان تنفيذ كل منها على حدة أو بالاقتران مع غيرها، وذلك حسب هدف المشروع، مما يتيح الفرصة لتنفيذ الممارسات الزراعية الجيدة بشكل تدريجي استناداً إلى أولويات الدول/المزارعين.

وفي كل مجموعة، تتخذ الممارسات الفضلى في المجالات ذات الصلة شكل عناصر. ويشمل كل عنصر ممارسةً زراعية جيدة واحدة أو أكثر. ويشمل دليل الممارسات الزراعية الجيدة في الوطن العربي مجالات عامة أخرى تنطبق أيضاً مع باقي المتطلبات مثل التتبع، ومعالجة الشكاوى، والتخطيط، وإعداد السجلات، والتدقيق. والمزارع (فرد أو مجموعة) ملزم بتطبيق نقاط التحكم هذه واستيفاء هذه المعايير/المتطلبات.

وترمي هذه الممارسات إلى دعم الممارسات الزراعية الجيدة في مجال المنتجات الغذائية الموجهة للاستهلاك المحلي. وعلى الجهة صاحبة المشروع اختيار مقدار الالتزام بها، وذلك من أجل تعزيز/دعم اعتمادها، نظراً إلى أنّ الالتزام بها جميعاً قد يكبد المزارع تكاليف عالية في الفترة الأولى. وفور نبيل المشروع إقبالاً واتساع نطاق تطبيقه، يمكن إحكام معيار الامتثال بشكل متزايد وتدرجي، لغاية استيفاء المتطلبات أعلاه أو أية متطلبات أخرى معترف بها دولياً.

وحسب أهميتها، صُنِّفت هذه المعايير ”واجبة التنفيذ“، وقد يكون مستوى الالتزام بها ”إلزامياً“ أو ”أساسياً“ أو ”توصية“، على النحو المبين أدناه:

- **المعايير الواجبة التنفيذ:** يجب تنفيذها من أجل الحفاظ على سلامة المنتج. وقد يؤدي عدم التقيد بها إلى تهديد سلامة الأغذية وسلامة المنتج؛
- **المعايير الواجبة التنفيذ الإلزامية:** إلزامية ويجب اتباعها؛ وفي حال لم تُنفَّذ، فسيؤدي ذلك إلى أضرار وآثار شديدة على البيئة والأمن الغذائي وسلامة العاملين والاستدامة؛
- **المعايير الواجبة التنفيذ الأساسية:** يجب التقيد بها؛ وعدم القيام بذلك لا تكون له تبعات شديدة؛

التوصية: هي معايير واجبة التنفيذ تتعلق بالممارسات الزراعية الجيدة ويوصى باعتمادها من جانب المنتجين. وفي حال عدم تطبيقها، فإنها لا تمثل خطراً وليست ذات آثار سلبية على البيئة أو سلامة الأغذية أو صحة العاملين وسلامتهم.

الشكل 7. تصنيف نقاط التحكم لتطبيق الممارسات الزراعية الجيدة حسب دليل الممارسات الزراعية الجيدة في الوطن العربي

صحة العاملين وسلامتهم	البيئة والزراعة المستدامة	سلامة الأغذية وجودتها	تشغيل المزارع وإداراتها
خمسة عناصر رئيسية	خمسة عناصر رئيسية	ثمانية عناصر رئيسية	خمسة عناصر رئيسية
1. ظروف العمل؛ 2. العاملون وصحتهم؛ 3. التدريب؛ 4. الوثائق؛ 5. السجلات.	1. حفظ الماء؛ 2. إدارة النفايات والتلوث، 3. إعادة التدوير؛ 4. كفاءة استخدام الطاقة؛ 5. منتجات العيوب الفارغة المستخدمة لحماية المحاصيل.	1. إدارة التربة والمياه؛ 2. إدارة الأسمدة؛ 3. حماية المحاصيل؛ 4. النظافة أثناء الحصاد ونقل المنتج والتسويق؛ 5. المرافق الصحية؛ 6. مناطق التعبئة، التخزين؛ 7. مراقبة النوعية؛ 8. مكافحة الطيور والقوارض.	1. تاريخ وإدارة المواقف؛ 2. التخطيط لحفظ؛ السجلات والفحص الداخلي؛ 3. المنعقد أو المتعاقد؛ التتبع وإدارة المبيعات؛ 5. إدارة الشكاوى وسحب المنتج.
18 ممارسة (4 إلزامية/ 12 أساسية/ توصيتان اثنتان)	32 ممارسة (4 إلزامية/ 18 أساسية/ 10 توصية)	157 ممارسة (68 إلزامية/ 77 أساسية/ 12 توصية)	14 ممارسة (11 إلزامية/ 3 أساسية)

ومستويات الالتزام الموصى بها في دليل الممارسات الزراعية الجيدة في الوطن العربي هي كالتالي:

- التزام إلزامي - الامتثال بنسبة 100 في المائة لجميع متطلبات المعيار؛
- التزام أساسي - الامتثال بنسبة 95 في المائة لجميع متطلبات المعيار؛
- توصية - لم تحدّد نسبة مئوية لمقدار الامتثال، ولكن يتعيّن إجراء مراجعة.

ملاحظات ختامية

يمكن اتّخاذ إجراءات أقلّ صرامةً عندما يكون الهدف من اعتماد ممارسات زراعية جيدة على الصعيد الوطني تحسين سلامة الأغذية في الأسواق المحلية، حيث معظم المزارعين ليس ملماً بمعايير هذه الممارسات ومتطلباتها. ومن شأن ذلك أن يمنح صغار المزارعين وأولئك الذين لا يحصلون على تمويل من أي جهة كانت وقتاً إضافياً للتعرف على الممارسات الزراعية الجيدة المطلوبة وتعقيدها، وأن يتيح لهم بناء قدراتهم الفنية والاستثمار في تحديث عملياتهم. ففي مرحلة أولى، على سبيل المثال، يمكن للجهة صاحبة المشروع خفض متطلب الامتثال بنسبة 20 إلى 50 في المائة للمعايير الإلزامية، وبنسبة 5 إلى 10 في المائة للمعايير الأساسية، وذلك لفترة يتسنّى خلالها لمعظم المزارعين أن يكتسبوا القدرة على الامتثال للمستويات المتوخّاة.

وتتوقّف مدّة هذه الفترة الانتقالية على مدى شمول المشروع. وخلال هذه الفترة، من المستحسن أن تقوم الحكومة بتقديم الدعم المالي والفني للمزارعين، من أجل التخفيف من العبء الملقى عليهم في إطار تنفيذ المشروع. ومن المستحسن أيضاً بدء التشدد بالمتطلبات تدريجياً، وذلك مع ازدياد عدد المنضمين إلى المشروع أو عندما ينضم جميع المستهلكين وتجار التجزئة إليه. ومن الأدلة على زيادة الرغبة في الانضمام زيادة الطلب على المنتجات الغذائية التي أصبحت أكثر أماناً واستدامةً بفعل اعتماد الممارسات الزراعية الجيدة، ودفع أسعار أعلى مقابل الحصول عليها.

الحواشي

1. أمثلة حديثة على إصابات بأمراض انتقلت عن طريق الأغذية: 518 حالة في دبي (Khaleej Times). كانون الثاني/يناير (2014)؛ و147 حالة في الأردن (Barfblog، نيسان/أبريل (2014)؛ و150 حالة تسمم غذائي في جدة (Arabnews، أيار/مايو (2014)؛ و50 حالة في مراكش (أخبارنا، حزيران/يونيو (2014)؛ و4 إصابات بمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (فيروس كورونا) عن طريق حليب الإبل في المملكة العربية السعودية (أخبار جودة الغذاء، تشرين الأول/أكتوبر (2014)؛ و379 حالة تلوث المياه والغذاء في المنطقة الشرقية في مصر (العربية، نيسان/أبريل (2015). انظر أيضاً مقالة بالإنكليزية بعنوان «وزير الصحة يواجه تحديراً إلى المطاعم والمتاجر الكبرى في لبنان بسبب انتهاكات معايير الصحة العامة» (Dailystar، تشرين الأول/نوفمبر (2014).
2. Gereffi, G., & Lee, J. (2009). A global value chain approach to food safety and quality standards. Paper prepared for the Global Health Diplomacy for Chronic Disease Prevention working paper series.
3. Pippa, C. T., Narrod, C., Roy, D., & Tiongco, M. (2011). Responding to health risks along the value chain.
4. Henson, S., Masakure, O., & Cranfield, J. (2011). Do Fresh Produce Exporters in Sub Saharan Africa Benefit from GLOBAL.G.A.P Certification? World Development, 39(3), 375. doi: <http://dx.doi.org/10.1016/j.worlddev.2010.06.012>
5. رابطة دول جنوب شرق آسيا (إندونيسيا، وبروني دار السلام، وتايلند، وسنغافورة، والفلبين، وفيتنام، وكمبوديا، ولاوس، وماليزيا، وميانمار).
6. الإسكوا (2017)، دليل تدريبي حول الممارسات الزراعية الجيدة في قطاعي الفاكهة والخضار.
7. <https://www.globalgap.org/>
8. https://www.scsglobalservices.com/gg_files/program_documents/fs_july2016._2-cpcc_fruitveg_ifa_v5.0.pdf
9. الإسكوا (2017)، دليل تدريبي حول الممارسات الزراعية الجيدة في قطاعي الفاكهة والخضار.
10. <http://www.aoad.org/publications/GuideAgpract.pfd>
11. UNCTAD (2007) Challenges and Opportunities Arising From Private Standards on Food Safety and Environment for Exporters of Fresh Fruit and Vegetables in Asia: Experiences of Malaysia, Thailand and Viet Nam. http://unctad.org/en/Docs/ditcted20076_en.pdf
12. World Bank (2018), The Safe Food Imperative: Accelerating Progress Income-and Middle -in Low Countries